

بيان
وفد سلطنة عمان الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام
" اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة "

يلقيه
السكرتير ثان محمد بن علي الشحي

نيويورك
21 فبراير 2023

السيد الرئيس

أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة لانتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، كما أتقدم بالتهنئة لباقي أعضاء المكتب مؤكداً في الوقت ذاته دعم وفد سلطنة عمان لكم ولهذه اللجنة الموقرة بما يؤدي إلى الأهداف والغايات المنشودة منها.

ويسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن وفد سلطنة عمان، وذلك في إطار المناقشة العامة معبرين عن بالغ تقديرنا للعمل الدؤوب الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، في إطار إصلاح أجهزة منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دورها في المجالات ذات الأولوية الهامة للدول الأعضاء، بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مشيداً في الوقت ذاته بجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة الرامية لرفع كفاءة عمل أجهزة الأمم المتحدة بما يحقق الأهداف والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

كما أود أن أضم صوتي للبيان الذي أدلى به مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية نيابة عن حركة عدم الانحياز، في التأكيد على أن إصلاح المنظمة ينبغي أن يتم وفقاً للمبادئ والإجراءات التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة مع الحفاظ على الإطار القانوني لهذا الصك الدستوري.

السيد الرئيس

لقد أكدت سلطنة عمان، مراراً وتكراراً، مواصلة دورها كعضو فاعل في منظمة الأمم المتحدة، تحترم ميثاقها، وتعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق السلم والأمن الدوليين، ونشر الرخاء والأمن في جميع دول العالم، وبناء العلاقات مع الجميع واحترام المواثيق والقوانين والاتفاقيات مع مختلف الدول والمنظمات.

والتزاماً من سلطنة عمان في احترام القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، الرامية إلى تسوية الخلافات بالطرق السلمية، فإنها لعبت ولا تزال أدواراً مهمة كوسيط نزيه للإسهام في تقريب وجهات النظر بين الأطراف في العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، والتي تهدف إلى حماية الأمن والسلم في المنطقة وضمان استقرارها، من خلال النهج المتوازن والبناء في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية.

وإذ تؤكد سلطنة عمان على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، فإنها تدعو إلى ضرورة الالتزام بالفصل السادس من الميثاق، المعني بحل المنازعات حلاً سلمياً، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تفعيل الدبلوماسية الوقائية قبل اللجوء إلى التدابير القسرية التي يقرها الفصل السابع من الميثاق، في توقيع الجزاءات وتنفيذها، والتي يجب أن تكون مؤطرة بالقانون وعبر مجلس الأمن وضمن فترات زمنية محددة.